

دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجا.

A Study of the French intervention in mali after 2012 : the Barkhan military operation as a model.

سمية صحراوي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، sahraoui.soumeya@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/09

تاريخ القبول: 2021/10/25

تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

يهدف المقال إلى تشخيص النزاع في مالي من خلال تسليط الضوء على مسألة التدخل العسكري الفرنسي برغم من أن هذا الأمر غير جديد في سياسة فرنسا الخارجية في المنطقة وفي مالي بالأخص. فقد تبنت فرنسا مبادرة التدخل باسم محاربة الإرهاب ممثلة بذلك المنظومة الغربية. إذ سارعت بتنفيذ مجموعة من العمليات الاستخباراتية والاستراتيجية أهمها عملية برخان العسكرية و التي تقف خلفها أهداف جيو أمنية وجيو اقتصادية هامة. وقد تم التركيز على الانفلات الأمني المترتب على عملية التدخل كون الانزلاق الأمني من أشد المخاطر التي تهدد أمن دول المنطقة فضلا عن الأمن الإقليمي والأمن الإنساني على حد سواء. ناهيك عن إفراتات النزاع من أزمات أمنية وإشكاليات إنسانية حادة ك (ظاهرة اللاجئين والمهجرة غير شرعية) والتي كان لها تداعيات داخلية وأبعاد دولية خطيرة.

كلمات مفتاحية: النزاع المالي، فرنسا، الإرهاب، التدخل العسكري، التهديد الأمني.

Abstract:

The Article aims to diagnose the conflict in mali through shed light on the issue of French intervention, as France adopted the initiative to intervene in the name of fighting terrorism, represented by the Western system, as it hastened the implementation of a set of strategic operations, the most important of which is the Barkhan military operation, behind which important geo-economic goals stand. It has been the focus on The

lawlessness resulting from the intervention process and the risks that threaten the security of the countries of the region as well as regional and human security alike. Not to mention the consequences of the conflict, including security crises and severe humanitarian problems such as (the phenomenon of refugees and illegal immigration) which had internal repercussions and dangerous international dimensions.

Keywords: Mali conflict; France; Terrorism; Military intervention; The security threat.

المؤلف المرسل: سمية صحراوي

1. مقدمة:

تعد منطقة الساحل الإفريقي المنطقة الأكثر توتراً في العالم فهي تعتبر مركزاً لتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية في إفريقيا، ومقراً للجريمة المنظمة، وذلك نتيجة لتراكم عدة مسببات اقتصادية، سياسية وأمنية. هذا التهديد الذي امتد لدول الجوار ليؤثر على الأمن الإقليمي والجماعي.

لقد زاد وضع منطقة الساحل سوءاً وتأزماً مع ظهور الأزمة في مالي التي تعود جذورها إلى حقبة الإستعمار الفرنسي للبلاد، لكن ظهورها كأزمة أمنية كان في 2011 بعد تطور الأحداث شمال مالي والتي تمثلت في تمرد الطوارق الذين طالبوا بالانفصال، لتتزامن هذه الأحداث مع سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق كانت تحت سلطة "حركة الأزواد" وتحالف هذه الأخيرة مع الجماعات الإجرامية. هذا التعقيد في المنطقة زاده تشابكاً التدخل الفرنسي في شمال مالي والذي عرف بعملية "برخان العسكرية" التي خلفت "عملية القط البري"، حيث كان لهذا التدخل تداعيات وارتدادات زادت من تأزم الوضع الأمني في مالي و المنطقة ككل والذي أثر على الجزائر وأمنها الوطني وبت الأمن الإقليمي مهدداً بمختلف مستوياته مما شكل تهديداً للأمن الإنساني.

إشكالية البحث:

باستقراء تاريخ النزاع في مالي ودراسة العملية العسكرية الفرنسية في المنطقة نطرح التساؤل التالي:

كيف أثر التدخل العسكري الفرنسي على مالي وعلى أمن دول الجوار؟

- ليندرج ضمن هذا الإشكال مجموعة من التساؤلات الفرعية:
- ماهي العوامل الرئيسية في انفجار الأزمة في شمال مالي؟
 - فيما تكمن الأسباب الحقيقية وراء التدخل الفرنسي في مالي؟
 - إلى أي مدى فاقم التدخل الفرنسي أمن واستقرار مالي ودول الجوار؟
 - كيف يمكن تصور المستقبل السياسي والأمني لدولة مالي في ظل تزايد التحديات الداخلية والخارجية؟

فرضيات الدراسة:

- استنادا إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات السابقة تم تبني الفرضيات التالية:
- كلما تزايدت مظاهر التهميش والحرمان تأزمت الأوضاع الأمنية في شمال مالي.
 - التدخل العسكري الفرنسي في مالي هدفه تحقيق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الفرنسية في المنطقة.
 - الانفلات الأمني وزعزعة الامن الوطني لدولة مالي ما هو إلا نتاج للعملية العسكرية الفرنسية بالمنطقة.

أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير التدخل العسكري الفرنسي على أمن مالي وأمن دول الجوار الجغرافي، وفهم أسبابه وخلفياته وهذا من خلال توضيح طبيعة النزاع في مالي و تحليل التطورات الأمنية التي كانت وراء انفجاره مجددا سنة 2011 فضلا التركيز في الأخير على نتائج النزاع المالي و مآلاته.

منهجية الدراسة:

تقتضي الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي وهذا من خلال تتبع الأحداث التاريخية للنزاع من جذوره إلى آخر التطورات الحاصلة في المنطقة، وكذا المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على وصف الأحداث في مالي محليا وإقليميا خاصة مع انشار الجماعات المسلحة الإرهابية وسيطرتها على المناطق الشمالية في البلاد، بالإضافة إلى تحليل العملية العسكرية الفرنسية وأهدافها الاقتصادية و الاستراتيجية، وكذلك منهج

دراسة الحالة. وهذا كله لا يتأتى إلا بتبني النظرية الواقعية ونظرية الدور التي ساعدت على فهم وقراءة خلفيات التدخل.

خطة الدراسة:

يمكن معالجة هذا الموضوع، واختبار صحة الفرضيات وفق ثلاث محاور أساسية هي: الخلفيات التاريخية للأزمة في مالي و تعقيدها، التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي (عملية برخان العسكرية)، تداعيات النزاع المالي والتدخل العسكري الفرنسي على مالي وعلى أمن الجوار الإقليمي.

2. الخلفيات التاريخية للأزمة في مالي و تعقيدها

إن ما يحدث في مالي له عدة أسباب محلية أهمها التهميش واللاتوازن الجهوي وضعف الحكومات المركزية المالية المتعاقبة منذ استقلال مالي 1960 وعدم قدرتها على تحقيق حد أدنى من التنمية خاصة في المناطق الشمالية (دبش، 2014، صفحة 52). وهو ما أدى إلى سلسلة من الأحداث وحركات التمرد المسلحة يمكن أن نجملها في هذا المحور، والهدف من ذلك يتمثل في إبراز أن التمرد والأزمة بدأ منذ استقلال مالي (1960) (دبش، صفحة 52).

1.2 كرونولوجية النزاع المالي وتعقيدها الأمنية:

أولاً: ميلاد النزاع (1960-1989)

تعد مسألة الطوارق موروثاً إستعماريًا ملغماً يرجع تاريخه إلى إستقلال كل من ليبيا 1951- النيجر 1960- مالي 1960، بوركينا فاسو 1960 والجزائر 1962. عندما وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات سيادة، والتي إتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1996 (شليغم، 2016، صفحة 383)، ويعود تاريخ النزاع في شمال مالي إلى بداية الاستقلال أين قاد الطوارق تمرداً ضد الحكومة المركزية الذي كان يرأسها آنذاك "موديو كيتا" (شليغم، صفحة 383)، واستمر حتى سنة 1964 لينتهي بفرض الجيش المالي قوته العسكرية بالشمال الأمر الذي أدى إلى نزوح الآلاف إلى الدول المجاورة. ولكن الحل العسكري لم يحسم المشكل سياسياً (دبش، صفحة 53) بل أدى إلى تعميقه

خاصة بسبب الممارسات القمعية من طرف الجيش المالي لجماعة الطوارق والتي زاد من ضعفها تعرض مالي في سنوات 1972 إلى 1974 إلى موجة جفاف قاسية حملتهم إلى الهجرة القسرية لدول الجوار (ليبيا والجزائر) هربا من الجوع والموت.

ثانيا: مرحلة التنظيم والعمل المسلح (1990-2010).

اتسم الوضع الاجتماعي في مالي بالتدهور، من حيث حالة النظام والقانون لاسيما مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها، سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل الانقلابات العسكرية والجماعات الإرهابية ومشكلة المتمردين في الشمال، الذين وقفوا ضد النظام في ذلك الحين نتيجة لتهميش بعض المناطق في شمال البلاد (كانتي، 2016، صفحة 201). لهذا استمرت حركات التمرد وبقيت تتفاعل دوريا وبالتحديد خلال الفترة 1990-1992 تم التمرد الثاني من طرف مسلحين هاجموا ثكنة عسكرية وسجنا بمدينة ميناكا ليتمكن الجيش المالي من وقف التمرد مع تجاوزات وممارسات عنصرية بمدينة غاو. الأمر الذي أدى إلى نزوح جديد إلى الدول المجاورة، وكمحاوله لاحتواء التمرد سياسيا قامت الحكومة المالية بمنح منطقة كيدال حكما ذاتيا أوسع (دبش، صفحة 53). لتنتهي المرحلة باتفاقية بين المتمردين الطوارق وحكومة موسى تراوري في تمناست بالجزائر في يناير 1991، والتي استكملت بملحقات سميت بالميثاق الوطني بعد أن تجدد الصراع بين الطرفين بعد الاتفاقية الأولى (الحاج، 2012) بعد ذلك شهدت المنطقة هدوءا مؤقتا لينفجر الوضع من جديد في شكل تمرد آخر استمر 5 سنوات حتى 1995 (شليغم، صفحة 385)

ومرة أخرى يسبب ضعف وعدم التزام الحكومة المركزية في تجسيد الاتفاقيات المتعاقبة، بدأ الفصل الثالث من الصراع في 23 ماي 2006 بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين إبراهيم أغ باهانغا والحسن فاغانغا الحرب من جديد ضد الحكومة المالية بعد فشل الوساطة غير معلنة التي قام بها أحد الزعماء الطوارق هو إياد أغ غالي، فشل فيها بإقناع الرئيس آنذاك أمادو توماني توري بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد في لقاء جمع الاثنين في 22 ماي 2006 في قصر كولوبا الرئاسي (الحاج، 2012).

دراسة جيو أمنية للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجاً.

لينتهي هذا الفصل بتوقيع اتفاقية للسلام في الجزائر في يوليو 2006 والتي أخت رسمياً تمرد الطوارق ثم انتقل الطرفان لقبول وساطة ليبية أسفرت عن ما سمي بـ"بروتوكول تفاهم" وقعا عليه في 20 مارس 2008 بطرابلس ليبيا، الذي وضع حداً للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون الطوارق* على مركز عسكري للجيش المالي وقع على بعد 150 كلم شمال كيدال، كبرى مدن الشمال المالي، حيث اعتبر هذا التمرد خرقاً لاتفاقية الجزائر (الحاج، 2012).

ثالثاً: مرحلة اندلاع النزاع الراهن (بداية من 2011)

تعد هذه المرحلة الأخطر في الصراع بين الأطراف المتنازعة في مالي والذي كانت بدايته مع الأزمة الليبية التي كان لها انعكاسات أمنية حادة على مالي التي كانت من أكثر بلدان الساحل تأثراً بمسار الأزمة وما آلت إليه، حيث ((أجمع المراقبون على أن الأزمة الاخيرة في شمال مالي منذ مطلع عام 2012 إنعكاس مباشر لإختيار النظام الليبي الذي كان يعتبر الحاضنة الأساسية لمختلف الحركات الانفصالية في المنطقة، خاصة التارقية منها، والتي كانت تنشط في مالي أساساً وفي النيجر أحياناً ولو بشكل أقل إنتظاماً) (لخضاري، 2015، صفحة 261). فبمجرد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011، سارعت المجموعات المسلحة بالعودة إلى دولتهم مالي محملين بالأسلحة الثقيلة حيث كانت لهم توجهات واهداف متباينة، في مقدمة هذه الجماعات نذكر الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وجماعة أنصار الدين إلى جانب مجموعة أخرى من الجماعات المسلحة التي هي أقرب للحركات الإرهابية منها إلى الجماعات ذات المطالب السياسية، ويذكر من بينها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا (غازلي، 2016، الصفحات 65-66).

اختلفت هذه المرحلة في أنه في السابق اقتصر مطالب الطوارق تاريخياً على المطالبة بتحسين ظروف العيش وتشجيع التنمية في شمال البلاد مع فتح باب المشاركة والتمثيل السياسي في الإدارات الحكومية، وهذا مع أخذ بعين الاعتبار مطلب الهوية، إلا أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا جعل سقف مطالبهم يرتفع عالياً لتطرح مسألة تقرير المصير والاستقلال علناً و لأول مرة (الحاج، 2012). كما أن عدم التزام الحكومة المالية بالوعدو عجل بانفجار الأزمة وتصعيد النزاع المالي، فتحوّل مطالب الطوارق من مطالب

اقتصادية واجتماعية وسياسية المتمثلة بالإدماج بمؤسسات الدولة إلى مطالب انفصالية تمخض عنها الإعلان عن تمرد جديد وعنيف في شمال مالي غذته جملة من التحولات والتغيرات الإستراتيجية الحاصلة في المنطقة المغاربية.

حيث شهد يوم 17 جانفي 2012 هجوما على مدن " أغيلهوك وميناكا وقاعدة تيساليت " الجوية في شمال شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر ، كان قد شن من قبل مسلحوا " الحركة الوطنية لتحرير أزواد " واستغرق ذلك أسابيع، مما أجبر عشرات الآلاف من المدنيين للنزوح خاصة إلى الجزائر (شليغم، صفحة 387) من ناحية أخرى تطورت الأحداث لتصل إلى إنقلاب عسكري على الحكومة المركزية بالعاصمة "باماكو" بقيادة النقيب "أمدو سانوغو" و برفقة ضباط آخرين الخميس 22 مارس 2012. للإطاحة بنظام الرئيس "أمدو توماني توري" حيث تزامن الانقلاب مع التحضير للإنتخابات الرئاسية والتي كان موعدها أبريل 2012 (شليغم، الصفحات 387-388) هذا الانقلاب الذي قاده عسكريون منشقون على خلفية ما اعتبروه موقفا سلبيا في حق الرئيس المطاح الذي لم يتخذ التدابير اللازمة لحماية أمن مالي كما فعل نظيره النيجري الذي عمد على نزع السلاح وفرض الرقابة على مواطنيه الوافدين من ليبيا (لخضاري، صفحة 262) وتم التنديد بالانقلاب من قبل مجلس الأمن وعديد من الدول الإفريقية، وحتى من طرف فرنسا نفسها التي دعت إلى إرجاع العمل بالدستور والمؤسسات (مبروك، 2014، صفحة 68).

في المقابل تراجع تمرد الطوارق لصالح الجماعات المسلحة التي شكلت خطرا على أمن الدولة ودول الجوار وعلى الأمن الجماعي على حد سواء، هذه الجماعات التي سيطرت على الشمال المالي معلنة استقلالها من طرف واحد لتتعاضم تلك السيطرة بعد تنفيذها لعمليات ومعارك واسعة تمكنت من خلالها من إضعاف قوة الطوارق في المنطقة. وأكثر من ذلك فقد حشدت هذه الجماعات قواتها لتبدأ الزحف نحو الجنوب لشنل يوم 9 جانفي 2013 هجوما واسعا على مدينة كونا الواقعة على بعد 65 كلم من مدينة " موبتي " عاصمة الإقليم الأوسط والجاورة لمدينة سيفاري حيث توجد القاعدة العسكرية والمطار الدولي والعسكري.

دراسة جيو أمنية للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجاً.

كما لعب الإعلام الفرنسي والعالمي دوراً في تضخيم الجماعات المسلحة وتصويرها كجماعات لا تقهر وهو ما برر وجعل التدخل الفرنسي مطلوباً ومقبولاً في ظل عجز الحكومة الانتقالية التي وجهت عدة رسائل لكل من الإكواس وفرنسا ومجلس الأمن (مبروك، صفحة 68) حيث جاء طلب الرئيس المالي المؤقت "ديانكوندا تراوري في 10 جانفي 2013 من المجتمع الدولي بضرورة تدخل قوى أجنبية لمساندة الجيش المالي في حربه ضد الإرهاب لمنع وقوع الدولة من الانهيار، وبهذا جاء التدخل العسكري الفرنسي في مالي بتاريخ 11 جانفي 2013 استجابة لطلب رسمي من الرئيس المالي وأطراف إفريقية أخرى مثل الإيكواس قصد التصدي للتهديدات الإرهابية والتي تخر البلاد إلى مستنقع لا مخرج منه. وسيكون هذا موضوع دراستنا في المحور الموالي.

3. التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي:

جاء التدخل العسكري المباشر لفرنسا بقرار الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناء على طلب رسمي من الحكومة المالية في 10 جانفي 2013، وكذلك بموجب القرار الأممي رقم 2085 الذي أعطى الضوء الأخضر لبدء العمليات العسكرية في مالي، حيث أطلق على العملية العسكرية الأولى بعملية سيرفال.

يذكر أن القرار الأممي رقم 2085 بني على وقائع وحيثيات ومعطيات تلقاها المجلس الأمن من الحكومة الانتقالية المالية والمنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا الموالية لفرنسا، كما استند على الميثاق لاسيما الفصل السابع المتعلق باستعمال التدابير المختلفة بما في ذلك استعمال القوة العسكرية طبقاً للمادة 51 (أي التدخل العسكري ولكن من طرف مجلس الأمن أو من يفوضهم بذلك كمنشور بعثة دعم دولية في مالي بقيادة إفريقية ممثلة في الاسكوا مدتها عام بعد ذلك يقيم المجلس الوضع وقد يوافق على العملية الهجومية العسكرية أم لا) (مبروك، صفحة 62).

كما أن ميثاق الأمم المتحدة ركز على الأطراف المتنازعة باحترام القانون الدولي الإنساني لاسيما حماية المدنيين من التهديدات والانتقامات وكذا حرص القرار على إيجاد مكانة لمنظمات حقوق الإنسان،

وأعطى لجهات مختصة رفع تقارير إلى المحكمة الجنائية الدولية (مبروك، صفحة 62) واول عملية عسكرية نفذتها فرنسا في مالي سميت بعملية سيرفال التي سنفصل فيها في هذا العنصر

1.3 عملية سيرفال أو القط المتوحش:

ارتكزت الخطة الفرنسية والدولية للتدخل على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: هدفت إلى تقوية دعائم الاستقرار في جنوب مالي وحماية العاصمة باماكو من أية هجمات محتملة من الشمال.

المرحلة الثانية: استكمال تشكيل قوات التدخل الإفريقية من شمال مالي لتكون جاهزة للعمليات العسكرية.

المرحلة الثالثة: تستهدف بدء التدخل العسكري الفعلي لاستعادة شمالي مالي (عمرو).

وقد تعددت التفسيرات حول الدوافع والأسباب الرئيسية التي دفعت فرنسا إلى اتخاذ قرار التدخل العسكري الفرنسي في مالي، والتي يمكن ارجاعها للعوامل التالية:

- الطلب الرسمي والمباشر من الحكومة المالية التي تربطها علاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع فرنسا، بضرورة التدخل الفوري لقوات العسكرية التابعة لفرنسا لحسم الوضع في مالي.
- تنامي التهديدات الأمنية في شمال مالي وخاصة سيطرة الجماعات الإرهابية من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين وحركة توحيد والجهاد على الجزء الشمالي من البلاد وإعلان رغبتهم في التوسع نحو الجنوب حيث أفرت فرنسا مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها وراء هذا التدخل العسكري من بينها: تحرير الشمال من سيطرة الفصائل الجهادية إضافة إلى الوقوف في وجه تقدم مسلحي حركة أنصار الدين الذين كانوا على مقربة من العاصمة المالية باماكو جانفي 2013 (رزوي، 2013).

هذه العملية التي أطلقتها فرنسا والتي سبقت "عملية برخان" مكنتها من شن هجومات واسعة على الجماعات المسلحة وهو ما أدى إلى تقليص نفوذها لكنه لم يستطع القضاء عليها؛ لذلك وسَّعت فرنسا

دائرة حربها ضد هذه الجماعات ليس في الشمال بل في منطقة الساحل الإفريقي كله عبر عملية برخان العسكرية (ولد الأمير، 2016، صفحة 3)

2.3 عملية برخان العسكرية الفرنسية في مالي:

عملية برخان هي عملية عسكرية تبنتها فرنسا لمكافحة التمرد في منطقة الساحل الإفريقي كما ذكرنا، وقد انطلقت في 1 أغسطس 2014. إذ تتألف من 3000 جندي من القوة الفرنسية بصفة دائمة وكان مقرها في نجامينا عاصمة تشاد. وقد تم تصميم العملية مع خمسة بلدان كانت مستعمرات فرنسية سابقاً، التي تمتد على الساحل: وهي بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا و النيجر. هذه البلدان المشار إليها إجمالاً باسم "جي 5 الساحل". و لقد سميت هذه العملية هلال الكثبان الرملية في الصحراء (France24, 2014)

وهي أكبر عملية عسكرية خارجية لفرنسا، انبثقت عن عملية سرفال التي نفذتها القوات في مالي، وعملية باشق في تشاد. وقد جاءت بالتحديد لوقف زحف الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي وتوزعت على دول الساحل الإفريقي الخمسة، وقد شارك الجيش الفرنسي في مالي بـ 1000 عنصر فرنسي. وبـ 1200 جندي فرنسي في التشاد وانقسمت القوات الأخرى على كل من النيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا. كما كانت القوات الفرنسية مجهزة بـ 20 مروحية و 200 عربة مدرعة و 10 طائرات النقل، فضلاً عن 6 طائرات مقاتلة و 3 طائرات دون طيار (العربية، 2019).

وقد قسمت الحكومة الفرنسية عملها على أربع قواعد عسكرية الأولى في العاصمة التشادية، والثانية القاعدة الإقليمية في غاو شمال مالي، وأخرى في وغادوغو خاصة بالقوات في بوركينا فاسو وقاعدة إستخباراتية جوية في نيامي النيجر (العربية، 2019) هذه الأخيرة ذات أهمية استراتيجية لأنها تستضيف طائرات بدون طيار مسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية في جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء. من نيامي، يتم دعم القوات الفرنسية من قبل اثنين من الألمانية ترانسال C-160...

هذه القاعدة لها بعد استراتيجي وتكتيكي كبير وخاصة أنها منطلق العمليات ضد الجماعات المتطرفة. يشارك فيها 500 جندي فرنسي تابعين لعملية العسكرية "برخان". وحسب العقيد قائد القوة العسكرية

الفرنسية في نيامي "غيوم غوتيه" ان هذه القاعدة بموقعها المركزي تسمح بتمركز وجمع كل القدرات الجوية للتدخل في المنطقة. علاوة على هذا فإنها قاعدة لدعم ومساعدة القوات العسكرية سواء الفرنسية او القوات الإقليمية ، فضلا عن تقديم المعلومات وتسهيل التنسيق بين الأطراف لضمان امن الجنود الفرنسيين. مع الدعم اللوجستي من خلال دعم بتوصيل الماء وتأمين بالقطع الغيار لمسافة تتجاوز المئات أو آلاف الكيلومترات (فرانس24، 2017).

- أهداف عملية برخان العسكرية:

إن هدف فرنسا الاستراتيجي من العملية هو "أن تصبح فرنسا الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل". ووفقا لوزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان ، فإن الهدف الرئيسي من العملية برخان هو مكافحة الإرهاب: "وأضاف "ان الهدف هو منع ما اسماه الطريق السريع لجميع أشكال الاتجار ليصبح مكانا للمرور الدائم حيث يمكن للجماعات الجهادية بين ليبيا والمحيط الأطلسي إعادة بناء نفسها مما سيؤدي إلى عواقب وخيمة على أمننا. وقد عبر كذلك الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ان قوة برخان ستسمح "بالتدخل السريع والفعال في حالة حدوث أزمة" في المنطقة (France24, 2014) إضافة إلى هذا فإن مهمة الجنود الفرنسيين المشاركين في "عملية برخان" تتمثل كذلك في القضاء على بارونات تهريب السلاح في منطقة الساحل الإفريقي مع قطع طريق لتهريب المهاجرين غير الشرعيين (فرانس24، 2017). باعتبار أن الظواهر السابقة أو ما يسمى بالجرعة المنظمة لها علاقة وظيفية* بالجماعات الإرهابية.

وعليه فإن ملف مكافحة الارهاب بأكمله تناطُ به عملية "برخان" الفرنسية، لهذا قامت فرنسا بتوقيع اتفاقية مع جمهورية مالي في يوليو 2014، وهي اتفاقية تحدد مجالات التعاون العسكرية الرئيسية ومن بينها تبادل المعلومات والمشاورات المنتظمة حول القضايا الأمنية والتكوين والتدريب والمسائل اللوجستية بالتعاون مع القوات الإقليمية المتواجدة في المنطقة.

إن انتشار الجماعات الإرهابية أعطى المبرر للتدخلات الخارجية بحيث أصبح العامل الخارجي (فرنسا) يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب، خصوصاً مع عملية برخان العسكرية، في الوقت الذي تبرز فيه الجماعات المسلحة عملياتها بمحاربة الصليبيين الوافدين، وهي عملة قابلة للإغراء في ظل تنامي الجيل الجديد من القاعدة، الذي يطلق على نفسه دولة الخلافة (صايح، 2019، صفحة 15).

3.3 مبررات فرنسا وحقيقة التدخل العسكري:

فجاءت التبريرات الفرنسية للتدخل أقل وضوحاً واقناعاً وغلب عليها الطابع العسكري وهي، حسب الأستاذ تيودور كريستاكيس وكارين باليني تتمثل في ثلاث حجج هي:

1- الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 من الميثاق (التدخل من قبل الأمم المتحدة وترخيص لدول أخرى بذلك).

2- موافقة الحكومة الشرعية المالية على التدخل العسكري.

3- الترخيص من قبل مجلس الأمن، في القرار 2085 وما سبقه من قرارات (مبروك، صفحة 69)

هذه الحجج مستخلصة من التصريحات المختلفة للمسؤولين الفرنسيين لا سيما الرئيس فرونسوا هولاند ووزير خارجيته لورون فاييوس. فالرئيس الفرنسي أعلن في مؤتمر صحفي يوم واحد بعد التدخل العسكري في مالي (19-01-2013) بأن فرنسا - وبطلب من الرئيس المالي وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة - قد ألزمت نفسها بدعم الجيش المالي في مواجهة العدوان الإرهابي الذي يهدد غرب إفريقيا كلها، وأضاف (مهمتنا) تتكون من تحضير نشر قوة التدخل الإفريقية لمساعدة مالي على إعادة الوحدة الإقليمية تطابقاً مع قرارات مجلس الأمن (مبروك، 2014)

إلا أن خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي لم يكن بالأساس تحقيقاً لهذه الأهداف المصرح بها وإنما كانت هناك أهداف خفية حملت بالحكومة الفرنسية على المساعدة للتواجد العسكري بالمنطقة.

إذ كان الاهتمام الفرنسي بتطهير الشمال المالي من الجماعات المتشددة في الحقيقة أساسه الحفاظ على الأهداف الغربية في الهيمنة والحفاظ على مناطق النفوذ في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيو - استراتيجية الكبرى. فالمصالح الحيوية لفرنسا في إقليم غرب إفريقيا، والتي تمثل حمايتها أحد الأهداف

الرئيسية لحرص فرنسا علي القضاء علي الجماعات الإرهابية في هذا الإقليم كانت وراء الاندفاع الفرنسي لقيادة الحرب في مالي، ورفض الحوار مع الجماعات المسلحة (عبد الحليم، 2013) فالمصانع الفرنسية تعتمد علي مخزون اليورانيوم الذي تحتويه أراضي النيجر، هذه الأخيرة تحتل موقعا خاصا في استراتيجية الأمن القومي الفرنسي منذ أن بدأت فرنسا عام 1971 عبر شركة "أريفا" في الاستحواذ على استخراج يورانيوم النيجر الذي يمد فرنسا بـ35% من احتياجاتها من الطاقة النووية والتي تساهم بدورها في 75% من الطاقة الكهربائية الفرنسية. وتبلغ حصيلة ما استخرجته الشركات الفرنسية من يورانيوم النيجر منذ العام 1971 إلى غاية سنة 2012 ما مجموعه (110 آلاف طن) تم استخراجها من منجمي سومايير، وكوميناك، أما منجم إيموران الجديد الذي لا يزال قيد التجهيز فيفترض أن ينتج خمسة آلاف طن سنويا على مدى 35 سنة قادمة (شيخنا، 2015) حيث تعد أكبر منتج لهذا المورد، فشركة (أريفا) الفرنسية تدير عمليات استخراج اليورانيوم، الذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة (أو دي اف) للكهرباء في فرنسا (عبد الحليم، 2013).

ولهذا قادت فرنسا عملية التدخل لأنها تحتاج إلى اليورانيوم في مالي لإنقاذ شبكة الكهرباء في فرنسا. حيث أن منظومة شبكة الكهرباء الفرنسية تميّزت عن كل الدول الصناعية بأن نسبة 60% من الطاقة الكهربائية المنتجة تُستخرج من المفاعل الذرية. لذا هي بحاجة دائمة إلى اليورانيوم الذي استوردته بكثرة من دولة النيجر المجاورة لمالي (ديب، 2020)

من هنا يتبين أن خلفيات التدخل الفرنسي لا يمكن اختزالها في الخطر الإرهابي فقط وإنما تقف وراءها مصالح فرنسا الجيواقتصادية و الجيوسياسية، اذ تمثل مالي وشمال غرب إفريقيا موردا مهما لليورانيوم والنفط والغاز والذهب والكوبالت. حيث تخشى فرنسا فقدان منطقتها التقليدية لصالح المنظمات الإرهابية دون الاستثمار فيها والحفاظ على مصالحها الواسعة في مالي وفي الدول المجاورة لها خاصة في النيجر تنزود بنحو 80% من اليورانيوم الخام (ساحل، 2016، صفحة 116).

إضافة أن الموقع الاستراتيجي لدول غرب إفريقيا، والأسواق التي يضمها الإقليم يجذب مختلف القوي الدولية والإقليمية التي تبحث عن موطئ قدم داخله. ولمواجهة المنافسين الدوليين اقدمت فرنسا على

دراسة جيو أمنية للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجاً.

تضخيم ورقة الإرهاب في الساحل والصحراء، فوظفت بمهارة المحجوم الذي نفذته القاعدة في سبتمبر 2010 على مقر أريفا في آرليت بالنيجر واختطاف سبعة من عمالها، وممارسات الجماعات المسلحة في مالي لتدشين مشروعها الاستراتيجي المضاد، حيث بدأت في يناير 2013 عملية "سيرفال" في مالي، ثم حلت محلها في يوليو 2014 عملية "برخان." (شيخنا، 2015) إلى جانب أن الرعايا الفرنسيين في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل هم الأكثر استهدافاً من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خلال السنوات الأخيرة (عبد الحليم، 2013).

ويتضح السبب الرئيسي للعملية العسكرية الفرنسية في المنطقة أكثر في تصريح مدير مرصد الأبحاث النووية الفرنسية لصحيفة لوموند مفاده ((أن فرنسا تحركت لتأمين تواجداتها في المناطق الصحراوية المالية الغنية بالغاز والبتروال والذهب، وبدرجة أولى حماية إنتاجها من اليورانيوم في دولة النيجر القريبة من مالي المستعمرة الفرنسية السابقة، وثالث منتج للذهب في افريقيا)) (لوافي، 2017)

إن التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي كان بهدف حماية مواقع تعدين اليورانيوم التي تديرها شركة أريفا الفرنسية في منطقتي ارليت و أكوكان النيجرية والحقل الثالث الذي من المنتظر ان يكون جاهزاً في اعقاب 2020، ويتعلق الأمر بحقل إيموران و الذي قد تنتج 5000 آلاف طن سنوياً، وبذلك يكون أول منجم ليورانيوم في افريقيا، وهي جميعها لا تبعد عن مدينة غاو أحد معاقل الجماعات المسلحة في المنطقة (لوافي، 2017)

فكل القواعد الفرنسية المنتشرة في افريقيا جنوب الصحراء هدفها الأول حماية حقول اليورانيوم التي تستغلها فرنسا ولهذا فأن فرنسا تعتبر منطقة الساحل خط أحمر لا تسمح لأي قوى أخرى التوغل فيه لأنها تعتبره تهديداً مباشراً لمصالحها (لوافي، 2017). وهذا ما يؤكد أن التواجد الفرنسي في المنطقة يشكل إرث استعماري بالنسبة لها.

كما يقول الكسندر ميزايف وآخرين ان التدخل الفرنسي في مالي ما هو إلا إعادة استعمار القارة الإفريقية التي تلتقط الزخم الآن من العديد القوى الدولية (مبروك، صفحة 63)

4. تداعيات النزاع المالي والتدخل العسكري الفرنسي على مالي وعلى أمن الجوار الإقليمي.

1.4 نتائج العملية العسكرية الفرنسية:

لقد أدى التدخل الفرنسي في شمال مالي إلى عدة نتائج على المستوى الأمني والعسكري في المنطقة فقد أنقذ التدخل حسب بعض المتابعين للشأن الأمني في مالي البلاد من انهيار وشيك أمام ضربات الحركات المسلحة وعلى رأسها حركة أنصار الدين (ولد الأمير، صفحة 3). ففي فيفري 2018 أعلنت الحكومة الفرنسية أنه منذ إطلاق عملية "برخان العسكرية" تمكنت قواتها من القضاء على 450 إرهابي وتسليم 150 عنصر للسلطات الفرنسية، في حين لقي 12 عسكري فرنسي مصرعهم في مواجهة المجموعة الإرهابية في دول الساحل الخمسة (ولد الأمير، صفحة 3).

ويمكن إجمال كل تداعيات النزاع عموماً والتدخل العسكري الفرنسي في مالي منذ 2013 خصوصاً في عدة أبعاد ومستويات تمثلت في:

1. التداعيات الأمنية والعسكرية:

أخذت الانعكاسات الأمنية والعسكرية جراء التدخل الفرنسي في مالي في إطار العمليتين العسكريتين "عملية سرفال" و"عملية برخان" العسكرية صورتين، تمثلت الأولى في تفشي الجريمة المنظمة بكل أشكالها مع انتشار جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة. بفعل تدخل حلف الناتو وعودة المقاتلين بعد انهيار نظام القذافي، أما الصورة الثانية تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض والأوبئة، فضلاً عن زيادة الهجمات الانتحارية والتي قدرت بـ 12 هجوم انتحاري في المدن التالية "تمبوكتو وغاو وكيدال وميناكا وغوسي" (فايد، 2019)

فعلي المستوى الإقليمي، لم يمثل صعود الجماعات المتشددة أمراً غريباً لدول منطقة الساحل، حيث تميزت هذه المنطقة، خلال العقد الأخير، بأنها كانت حاضنة لفروع ونشاطات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (عبد الحليم، 2013)

فأكثر دول الجوار تضرراً من العملية العسكرية وتساعد خطر الإرهابي في مالي هي دول الطوق موريتانيا والنيجر بسبب العدد الكبير من المتمردين الموريتانيين والنيجريين، إذ أن نواكشوط تعاني من أوضاع أمنية

وإجتماعية وإقتصادية هشة لن تحتل حرب استنزاف طويلة في هذه المنطقة (كانتي، صفحة 215). حيث تمثل موريتانيا أضعف الحلقات، وقد تعرضت لعمليات ارهابية متعددة تبناها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حتى إنها يمكن اعتبارها الدولة الإفريقية الوحيدة التي قامت بضربات عسكرية في شمال مالي ضد القاعدة قبل العمليات الأخيرة، وهي ترى أن تسوية الأزمة في مالي لا بد أن تعتمد علي الحوار أكثر من استخدام القوة العسكرية (عبد الحليم، 2013).

التداعيات الاجتماعية و الإنسانية:

فيما يتعلق بالتداعيات الاجتماعية، فقد تم تدمير العديد من أضرحة الأولياء ومنها ما هو مسجل باسم التراث العالمي في منظمة اليونسكو، حيث نقلت عدد من سائل الإعلام إحراق مكاتب كثيرة تحوي كتبا قيمة عن التراث المحلي وخاصة في مدينة تومبكتو. إلى جانب الاتجار بالبشر، وتجنيد الأطفال و الأبعث من ذلك، كشف تقرير لصندوق الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» UNICEF أن الأطفال في شمال مالي تعرضوا للتجنيد القسري، والاعتصاب، والقتل بالمتفجرات، والتمثيل بالبحث على أيدي المجموعات المسلحة في تلك المناطق، و أوضح أن 175 صبيا على الأقل ممن تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 18 عاما تم تجنيدهم من قبل المسلحين، ومقتل صبيين بواسطة متفجرات بالإضافة إلي التمثيل ببحث 18 آخرين. بالإضافة لتجنيد الأطفال فقد تم تهريبهم من دولة مالي إلى دول أوروبا (فايد، 2019)

كما عانت مالي من أزمة التغذية، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، حيث قدمت منظمة “أوكسفام جي بي” أرقاما مقلقة، تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 3 ملايين في مالي، وعلاوة على ذلك؛ أدى النزاع في مالي إلى تعطيل الدراسة 700 ألف طفل من بينهم 200 ألف لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة مطلقا، بالإضافة إلى مليون طفل لم يذهبوا إلى المدرسة حتى قبل بداية الأزمة (فايد، 2019)، كما أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إنه منذ 2012 أُغلق ما لا يقل عن 115 مدرسة في شمال مالي، حيث نُهبَت، ودمرت بعضهم وفي بعض الحالات زرعت بالذخائر غير المتفجرة، هذا بالإضافة لتفشي مرض الكوليرا في “غاو بشرق مالي” على نطاق واسع

بسبب عدم توفر مياه الشرب النظيفة، حيث تمّ الإبلاغ عن إصابة 22 شخصا بالكوليرا توفي منهم اثنان (فايد، 2019)

2. الجوانب الإنسانية المتمثلة أساسا في مشكلة اللاجئين:

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة اللاجئين الماليين في المنطقة فوفقا لبيانات المنظمة العالمية للهجرة فإن هناك ما يفوق 200 ألف نازح داخليا في مالي فروا من منازلهم في الشمال بعد ان اشتدت المعارك هناك وهم موزعين في كل من كايس، كووليكور، سيكاسو، سيغو، موبتي، باماكو. حيث أطلقت المنظمة العالمية للهجرة في جنيف نداء لجمع ستة ملايين دولار أمريكي لمواصلة عملياتها لإغاثة النازحين في مالي، في حين أجبر بعض النازحين على الرحيل مما خلق أزمة إنسانية في المنطقة (فايد، 2019)

إذ باتت تشكل مصدر تهديد لبلدان الجوار بسبب اوضاعها الطبيعية المفتوحة مباشرة على بؤرة الأزمة، التي تجعلها الأقرب إلى اللاجئين، والإقتصادية لكونها أغنى وأقوى دول الجوار مالي (لخضاري، صفحة 265).

5. خاتمة:

ان الإشكاليات المتجددة منذ العهد الإستعماري في منطقة الساحل الإفريقي قد أنتجت معضلات أمنية و نزاعات داخلية مسلحة كان أعنفها في دولة مالي. التي شهدت نزاعات دموية متأصلة وممتدة بين الحكومة المركزية باماكو والعنصر الطارقي. إذ تعرض الطوارق لكل أشكال الظلم والتهميش والإقصاء. الأمر الذي حملهم إلى تفجير سلسلة من التمردات أعنفها و أخطرها الذي وقع سنة 2012 والذي فتح المجال لانتشار الجماعات المسلحة والتي سيطرت فيما على شمال مالي وهو ما شكل تهديدا امنيا مباشرا لدول الساحل لارتباطه الوثيق بشبكات الجريمة المنظمة هذه المستجدات كانت في ظل تنامي مخاوف الدول إقليميا ودوليا من انهيار الدولة وسقوطها في مستنقع الإرهاب. الأمر الذي جعل فرنسا تسارع للحصول على الموافقة الأممية و التأييد الاقليمي والدولي من اجل تفعيل قرار التدخل العسكري في مالي عبر عملياتها العسكرية بغطاء الشرعية الدولية.

دراسة جيو أمنية للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجاً.

ورغم النجاح النسبي الذي حققته فرنسا في عملياتها العسكرية في محاربة مسلحي الساحل وحصر هذه الجماعات المسلحة والحد من انتشارها في المنطقة إلا أن الوضع بقي هشاً للغاية، باعتبار أنها لم تتمكن من استرجاع الاستقرار إلى مالي وإلى المنطقة رغم "الانتصارات التكتيكية" التي يدعيها الجيش، فلم تعد هذه العملية تقدم حسب بعض الخبراء الإستراتيجيين سوى إحصاء وفيات الجنود وإنكار نظرية الوقوع في المستنقع ومحاولة تلميع سجل مختلط للغاية، مما صار يجيم الإحباط على باريس في ظل عدم وجود إشارة في الأفق لإنهاء الحاسم لعملياتها في مالي.

في الوقت الذي تظهر ملامح اعلان الحكومة الفرنسية "تعديلاً" على القوات المنتشرة في مالي في إطار عملية برخان، وذلك بعد أن حلت الشكوك محل كل الآمال التي كانت معقودة على هذه العملية بعد 6 سنوات من إطلاقها. إذ تتجه فرنسا نحو قرار خفض القوات الفرنسية في مالي واجراء تغيير عميق في حضورها العسكري في البلاد و المشي باتجاه تشكيل تحالف دولي جديد لمكافحة الجهاديين في الساحل الإفريقي.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التالية:

- التهميش والإقصاء الممارس على جماعة الطوارق من طرف الحكومة المالية ساهم في تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب المالي وأدى إلى تفجير سلسلة من التمردات المتتالية التي تحولت إلى نزاعات دموية حادة قتت بظلالها على دول المنطقة .
- نتج عن عودة المسلحين المدججين بالأسلحة الثقيلة من ليبيا إلى الوطن الأم اندلاع النزاع المالي الأخير و اشتعال فتيل الحرب في مالي مما أدى إلى تزايد نشاط الجماعات الإرهابية وتزايد في نسبة اللاجئين الباحثين عن الأمن في دول الجوار الجغرافي.
- عمل التدخل الفرنسي في مالي عبر عملياته العسكرية عملية سيرفال وبالأخص برخان على تأزم الوضع الأمني في مالي وزيادة تفاقمه بدل من إعادة الاستقرار في المنطقة مثلما كان منتظراً.
- التدخل الفرنسي في مالي فتح أبواب حرب على دول المنطقة وعلى فرنسيين إذ وقعت هذه الأخيرة في مستنقع الإرهاب في الساحل الإفريقي الذي لا مخرج منه، فاستراتيجية

التدخل هذه هي وحسب الخبراء استراتيجية خاسرة يمكن مقارنتها بالتدخلات الأمريكية في أفغانستان، وفي إيران، التي لم تنجح" رغم النفقات العسكرية الهائلة المخصصة لإنجاحها.

➤ الاستقرار الأمني في مالي وفي منطقة الساحل له أهمية كبرى لدى فرنسا لما تمثله من منطقة نفوذ و موقع استراتيجي هام للاستثمار الاقتصادي الواسع بها. من خلال هذا نستنتج أن فرنسا حريصة كل الحرص على ضمان تواجدها في المناطق الإستراتيجية القريبة من مصادر الطاقة إذ تسعى جاهدة لحماية حقول اليورانيوم في النيجر المورد الأساسي في الصناعة النووية لدى فرنسا عبر القواعد والعمليات العسكرية في مالي.

نصل في الأخير الى نتيجة مفادها ان التدخل العسكري الفرنسي في مالي وفي الساحل الإفريقي ما هو الا دلالة على استمرار وامتداد الهيمنة الفرنسية على افريقيا وممارسة الوصاية ذات الأبعاد الاستعمارية بالمنطقة. وأن سياسة فرنسا المهيمنة لاتزال حاضرة بقوة في المنطقة. باعتبار أن فرنسا هي الدولة الأكثر ارتباطا بمالي لاعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية. وبالنسبة لمالي اذا ارادت إيجاد حل لأزمته والخروج من الوضع المتردي الذي تعاني منه ومن المعضلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها عليها ان تبحث عن الحل من الداخل لفك هذا الترابط التقليدي مع فرنسا وتحقيق الإستقلال السياسي الذي لايزال هشاً نظراً لغياب استقلالية في اتخاذ القرار فضلاً عن الاستقلالية الاقتصادية.

و لن تتمكن مالي من الخروج من أزمتها ولا ادارة نزاعاتها الداخلية إلا بوضع سياسة تنمية شاملة تمس كل المجتمع دون اقصاء او تهميش لجماعة على حساب العرق أو الدين وهو ما يضمن لها تحقيق الوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني وبناء أمن الساحل الإفريقي. وفي النهاية؛ يصبح من الضروري القول بأن واقع الأزمة في مالي، ومثيلاًها الإفريقية، إنما هي أزمة تنمية في الأساس، وإذا لم يضطلع المجتمع الدولي بدوره الفاعل الواجب في مساندة الدول الإفريقية في إحداث تلك التنمية التي تطمح إليها الشعوب الإفريقية، وبالشكل الذي يصون الاستقرار ويدعمه في القارة وفقاً للرؤى الإفريقية وليس الغربية، فإنه ينبغي للأفارقة شعبياً وحكومات تذكر أن مستقبل القارة يستند ابتداءً إلى أن تكون تنمية إفريقيا بالأفارقة وللأفارقة.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- كاتني، مادي إبراهيم، (2016)، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991، المكتب العربي للمعارف، مصر.
- لحضاري، منصور، (2015)، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات - الميادين - التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان.
- قاسمي، هناء بن الشيهب، عبد الرؤوف، (2016)، المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- دبش إسماعيل، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)، مجلة دراسات الدفاع والإستقبلية، (العدد 1)، الجزائر.
- عبد الحليم، (2013)، ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي، مجلة السياسة الدولية، (العدد 192)، القاهرة.
- عمرو عبد البديع، أزمة شمال مالي.
- ساحل، مخلوف، (الثلاثاء 12 جانفي 2016)، دور الجزائر في بناء السلم والأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي: دراسة للوساطة الجزائرية في الأزمة المالية، أشغال الملتقى مالي - ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من اجل الاستقرار الجهوي؟ النادي الوطني للجيش، الجزائر؛
- الحاج ولد إبراهيم (2012)، أزمة شمال مالي.. إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم، على الموقع التالي: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122129582152916.html> (2020/07/20).
- دينا رحومة فارس فايد (2019)، التدخل العسكري الفرنسي في مالي 2013، على الموقع التالي: <http://efsregypt.org> (22/02/2020)

-د. سيدي أحمد ولد الأمير (2016)، عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير على الموقع التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02> (28/04/2020)

- فرانس 24، في قاعدة نيامي مع الجنود الفرنسيين المشاركين في عملية برخان بالنيجر، على الموقع التالي:

<http://www.Farance24.com> (17-2-2020)

- قناة العربية، تعرف على عملية برخان الفرنسية، تقرير على الموقع التالي:

[https://www.youtube.com/watch?v=uIXInFGJIPU\(01/03/2020](https://www.youtube.com/watch?v=uIXInFGJIPU(01/03/2020)

- لخضر رزاوي(2014)، اعتبر تحرير الشمال من سيطرة الجهاديين "مجرد وهم" مركز أمريكي يكشف: هذه الأسباب الخفية للتدخل الفرنسي في مالي، على الموقع التالي:

<http://www.echoroukonline.com176948.html> (15/04/2020)

-مبروك غضبان (2014)، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، على الموقع التالي:

[https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-11-2014-\(04/03/2021\)dafatir/1988-2014](https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-11-2014-(04/03/2021)dafatir/1988-2014)